RIC
مركز البحوث والمعلومات
Research & Information Center
SABA
SABA.YE

العدوان الصهيوأمريكي تحت المجهر

"غاز" غـزّة يحرقها
و"قناة بن غوريون" تدمرّها

مركز البحوث والمعلومات
زيد المحبشي

وكالة الانباء اليمنية (سبأ)
WWW.SABA.YE/AR

العدوان الصهيوأمريكي تحت المجهر

"غاز" غـزّة يحـــرقها
و" قناة بن غوريون" تدمرّها

زيد المحبشي

وكالة الأنباء اليمنية سبأ

مركز البحوث والمعلومات

ديسمبر 2023م- جماد الأخرى 1445هـ

تمُثّل دعوة «بن غوريون» في العام 1950 كيانه اللقيط لضرورة السيطرة على البحرين الأبيض والأحمر، وتأكيده بأن الاستيطان اليهودي على شواطئهما يُشكّل لحظةً تاريخية، لها أهميتها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، واحداً من أهم الأسباب التي دفعت الاحتلال الصهيوني لتدمير وإحراق غزة وشن حرب إبادة جماعية غير مسبوقة في سجله الإجرامي ضد الغزاويين، في سباق مع الزمن لسرقة ونهب الثروات الطبيعية التي تختزنها مياه غزة البحرية، إلى جانب رُزمة من الأهداف الأخرى لعلّ أهمها شق قناة موازية لقناة السويس تربط البحر الأحمر بالأبيض المتوسط، وتنظيف غزة من الغزاويين الذين كانوا ولا زالوا يمثلون كابوس مزعج للعدو منذ زراعة غدته السرطانية في جسد أمتنا المكلومة.

وكلها مخططات قديمة متجددة، وضع خطوطها الرئيسية السفاح «بن غوريون»، وحاول من أتى بعده من قادة هذا الاحتلال النازي تنفيذها بالتنسيق مع الأميركان منذ العام 1950، وحتى المحاولة الأخيرة بعد تفجير عملية طوفان الأقصى، لكن الحظ لم يحالفهم، ولن يحالفهم اليوم، لأن الاحتلال يظل احتلال وكل مخططاته مصيرها السقوط والفشل والزوال، مادام أهل الأرض متشبثين بأرضهم ومؤمنين بقضيتهم ورافعين راية النضال والجهاد لاسترجاع حقوقهم المشروعة وأرضهم المحتلة وثرواتهم المنهوبة.

أولاً: الغاز الطبيعي:

يمتلك قطاع غزّة مخزون احتياطي كبير من الثروات والموارد الطبيعية، أهمها الغاز الطبيعي، وتتحدّث الدراسات الميدانية عن احتياطات غازيّة تُقدّر قيمتها بأكثر من 500 بليون دولار.

تم اكتشاف أول بئر غازي في مياه سواحل غزة على البحر الأبيض المتوسط في العام 1999، ومن يومها ألقى الاحتلال الصهيوني بكل ثقله لعرقلة عمليات التنقيب والاستخراج والتطوير، والعمل بكل ما أوتي من قوة للاستحواذ على تلك الثروات الواعدة وتحويلها من نعمة منحها الله للشعب الفلسطيني المظلوم إلى لعنة تُحرقهم وتحوّل حياتهم إلى جحيمٍ لا يُطاق.

ولم يكن غريباً بعد انطلاق عملية «طوفان الأقصى» المباركة في 7 أكتوبر2023م عودة الحديث في الأوساط الصهيونية عن «غاز غزة»، كما لا يُستبعد أن يكون الغاز أحد الأسباب التي جعلت أباطرة العالم يُسارعون لدعم الكيان الصهيوني في تدمير غزة وتهجير سكانها، خصوصاً بعد إغلاق حنفية الغاز الروسي على خلفية الحرب «الروسية - الأوكرانية».

كل الوقائع والمعطيات تؤكد بحسب زعم مُحلل كتاب «بن غوريون»، «من البحر الأحمر إلى بحر فلسطين»، «ماتيا كام»، رؤية السفاح «بن غوريون».

الاحتلال الصهيوني يُدرك جيّداً أن تمكُّن الفلسطينيين من استغلال مواردهم الطبيعية البحرية سيُدرّ عليهم أموالاً تُغنيهم عن التمويل الخارجي، بما يُحقق لهم الاستقلالية في الاقتصاد الوطني والقرار السياسي، واستقلالية القرار السياسي والاقتصاد الوطني الفلسطيني يعني بداية التحرر من كابوس الاحتلال وتراكماته البغيضة، ومقدمة لزواله وتطهير أرض الأنبياء من رجسه وخبثه، وهو ما لا يُريده الاحتلال الصهيوني ويُحاربه بشدة من خلال خلق الكثير من العوائق والعقبات أمام تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وكبح أي محاولة فلسطينية للاستفادة من الثروات الوطنية الطبيعية التي تختزنها بلادهم، وبسط وهيمنة الاحتلال عليها، وحرمان الفلسطينيين من ريعها وعائداتها، وإبقائهم تحت رحمة مقصلته اقتصادياً وأمنياً وسياسياً، وقتل كل أحلام وتطلّعات التحرّر والاستقلال الوطني وصولاً إلى قتل ووأد القضية الفلسطينية.

حقول الغاز البحرية في غزة:

تقع الأراضي الفلسطينية المحتلة فوق خزانات كبيرة من ثروة النفط والغاز الطبيعي، في المنطقة «ج» من الضفة الغربية المحتلة وساحل البحر الأبيض المتوسط قُبالة قطاع غزة وفقاً لعلماء جيولوجيون أجروا مسوحات ميدانية، وتقرير صادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، عن احتياطيات النفط والغاز في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تُؤكد التقديرات الأولية وجود نحو 1.5 مليار برميل من الخام، و1.4 تريليون قدم مكعب من الوقود الأزرق.

مجلة «الدراسات الفلسطينية» نشرت في العام 2015، ورقة بحثية أعدها رئيس صندوق الاستثمار الفلسطيني «محمد مصطفى»، أوضحت أن مخزون الحقول الغازية المكتشفة في غزة منذ العام 1999 تُقدّر بحوالي 35 مليار متر مكعب، لكن الاحتلال منع استغلالها تحت ذرائع شتّى، مؤكدة بأن سواحل فلسطين المحتلة غنية بالغاز.

وهناك مخزون يُقدّر بنحو 1000 مليار متر مكعب مقابل حيفا فقط، بالإضافة إلى كميات أخرى كبيرة في الشمال وقرب سواحل غزة.

وقُدرّت القيمة السوقية لحقلي «مارين غزة» و»بوردر فيلد» بنحو 6 - 8 مليارات دولار خلال 20 عاماً، ويمكنهما بحسب الدراسات الميدانية إنتاج 1.5 مليار متر مكعب من الغاز في العام الواحد على مدى عمر الحقل المُحدد بـ 20 عاماً، وتوقعت الدراسات توفير الحقلين للخزينة الفلسطينية نحو 8 مليارات دولار خلال 20 عاماً في حال سمح الاحتلال للفلسطينيين باستغلالهما، جراء التكاليف الباهظة لاستيراد الضفة والقطاع الكهرباء من الاحتلال.

تعود أول محاولة لاكتشاف الفلسطينيين النفط إلى العام 1947، لكن قرار التقسيم الأممي في العام التالي قتل تلك المحاولة في مهدها، والمثير هنا تركيز الاحتلال بعدها على المناطق الفلسطينية الغنية بالثروات الطبيعية والمياه - كجنوب غرب البحر الميت وشمال شرق النقب والسهل الساحلي الجنوبي، ومواصلته عمليات الاستكشاف والتنقيب من حيث انتهى الفلسطينيين، وفي العام 1999 حاولت السلطة الفلسطينية بقيادة «محمود عباس» توقيع اتفاقية مع شركة بريطانية بالاستفادة من مادة في اتفاق «أوسلو» يسمح لها بذلك، غير أن الاتفاقية تمت بعيداً عن بقية الفرقاء الفلسطينيين، وحملت الكثير من الأفخاخ، وذهبت بوصلتها منذ يومها الأول في الاتجاه المعاكس للنفع العام الفلسطيني.

1 - حقل «غزة مارين»:

أول حقل للغاز الطبيعي على سواحل غزة، اُكتشف في العام 1999/ سبتمبر 2000، لكن لم يتم استخراج الغاز منه حتى اليوم، نتيجة الرفض الصهيوني، وهو من حقول الطاقة الهامة في منطقة المشرق العربي، ويُصنّف ضمن منطقة سيطرة السلطة الفلسطينية، بحسب اتفاق «أوسلو»، وتعتبره حركة «حماس» ضمن نطاقها الإداري الجغرافي.

تُقدِّر الإحصاءات الرسمية احتياطي الحقل بـ 1.2 تريليون قدم مكعب، أي 32 - 36 مليار متر مكعب، بطاقة إنتاجية مقدارها 1.5 مليار متر مكعب من الغاز الخام سنوياً، تُستخرج على مدى 20 عاماً، وهو أكبر من حقل الغاز البحري الصهيوني «يام تيثيس»، وتكلفة تطويره 1.2 مليار دولار، لكن الاحتلال يحول دون ذلك.

نوعية مادة الغاز فيه جيدة بحسب الشركة البريطانية المكتشفة «بريتش غاز»، وهي تحوي 98 - 99 % من الميثان النقي، والكمية التي يُمكن استخراجها منه كافية لتلبية الطلب الفلسطيني، وتوفير كميات أخرى للتصدير، ويوجد حقلين منه، هما «غزة مارين 1 و2».

أ - غزة مارين 1:

يقع على عمق 603 - 610 أمتار تحت الماء، ويبعُد عن شواطئ غزة بنحو 30 - 36 كيلو متر غرباً، وتحديداً بين حقلي الغاز العملاقين «لوثيان» و»ظهر».

ووفقاً للتقديرات بإمكان هذا الحقل تلبية احتياجات الفلسطينيين المتوقعة من الطاقة الكهربائية لمدة 20 عاماً.

ب - غزة مارين 2:

يقع على عمق 535 متراً ويبعد عن «مارين 1» بنحو 5 كيلو متر غرباً.

2 - حقل «ماري بي»:

يقع على الحدود البحرية الشمالية لقطاع غزة، اكتشف في العام 2000، سعته 1.5 تريليون قدم مكعب.

وهو حقل مشترك بين الحدود البحرية الجنوبية لكيان الاحتلال الصهيوني الغاصب والبحرية الشمالية لقطاع غزة.

استغل الاحتلال هذا الحقل في توفير إمدادات الغاز لمحطات الطاقة لديه منذ العام 2004، وتجفيفه بالكامل في العام 2010/ 2011، وأقرّت صحيفة «هآرتس» العبرية حينها استنفاد كيانها كميات الغاز الطبيعي الموجود في هذا الحقل.

3 - حقل نوا «نوح»:

أُكتشف في العام 1999م، وبدأ الاحتلال بإنتاج الغاز منه في العام 2012، ووصلت توقعات مخزونه نحو 3 تريليون قدم مكعب، ويشترك الاحتلال وقطاع غزة في بُنيته الجيولوجية، ويمتد إلى أعماق حدود قطاع غزة البحرية.

في العام 2011، عمل الاحتلال على تقليص إمدادات الغاز المورَّد إلى السوق المحلي، بالتوازي مع قيام مجموعة شركات ديليك Delek Group للحفر ونوبل إنرجي Noble Energy باستنزاف حقل الغاز الحدودي الذي تتقاسمه السلطات الفلسطينية والاحتلال إسمياً ويمتصه الأخير واقعياً، وذلك في ظلّ غياب اتفاقيات التعاون التي تشترطها اتفاقيات «أوسلو» والقانون الدولي.

وتُقدّر القيمة الاجمالية لحقليّ «ماري بي» و»نوا» الواقعين قرب شواطئ عسقلان المحتلة بنحو 20 مليار دولار، وللأسف يعمل الاحتلال على استنزافهما مستغلاً سطوته الاستعمارية.

4 - حقل المنطقة الوسطى:

رجّح خبراء وسياسيون فلسطينيون في العام 2014، وفقاً لدراسة أولية، وجود حقل للغاز على بُعد مئات الأمتار من شاطئ بحر المنطقة الوسطى لقطاع غزة وتحديداً في الجهة المقابلة لمخيم النصيرات، اكتشفه مجموعة من الصيادين، حيث لاحظوا خروج فقاعات في المنطقة.

ولم يتم تأكيد ذلك بدراسة مُعلنة وفق المعايير العالمية، بسبب رفض الاحتلال ادخال الإطار البشري والمعدات اللازمة لذلك.

الأهمية الاقتصادية:

تتحدث تقديرات صندوق الاستثمار الفلسطيني عن إمكانية توفير غاز غزة لخزينة السلطة الفلسطينية في حال رؤيته النور أكثر من 560 مليون دولار سنوياً، تذهب للأسف الشديد لسداد فاتورة الطاقة «الكهرباء» التي يزود بها الاحتلال مناطق الضفة والقطاع، وعائدات مباشرة تُقارب 2.5 مليار دولار سنوياً، أي أكثر من 45 % من موازنة السلطة الفلسطينية، ناهيك عن توفيره فُرص استثمار ضخمة في قطاع الطاقة للشركات الموجودة في أراضي الضفة والقطاع.

في الاتجاه الصهيوني، زادت طموحات الاحتلال خلال الفترة «1999 - 2010»، ليصبح دولة مُصدّرة للغاز إلى الأسواق الدولية، على خلفية اكتشافات لاحتياطات غازية اقتصادية قُبالة سواحل فلسطين المحتلة الشمالية والجنوبية على البحر الأبيض المتوسط، تُقدّر بنحو 27.7 - 36 تريليون قدم مكعب، وتمُثل 0.4 % من الاحتياطي العالمي، بالتوازي مع نسج الاحتلال المؤامرات لإعادة السيطرة على قطاع غزة، وهو يرى حالياً أن الأمور مواتية لذلك، وحال تحقّق مخططاته سيُصبح «كنج» الغاز في منطقة المشرق العربي، و«كنج» الاقتصاد و«كنج» التجارة في حال تمَكّن من شق قناة «بن غوريون».

الحراك السياسي:

وقّعت السلطة الفلسطينية في 8 نوفمبر 1999 مذكرة نوايا مع شركة «بريتش غاز» البريطانية وشركة «اتحاد المقاولين» الفلسطينية، نصّت على منحهما حقوق استكشاف الغاز في المياه الإقليمية لساحل غزة، واحتكار الشركة البريطانية عمليات التنقيب لمدة 25 عاماً، والتنقيب عن الغاز أمام سواحل غزة في حدود 20 ميلاً من الساحل، وتُعطي اتفاقيات «أوسلو» و«باريس الاقتصادي» الفلسطينيين ولاية على هذا البُعد من المساحة البحرية، والحقّ في الاستفادة الكاملة من مواردهم الطبيعية في حدود دولتهم المنتظرة.

اكتشفت شركة «بريتش غاز»، في العام 2000 احتياطيات اقتصادية من الغاز الطبيعي قُبالة سواحل قطاع غزة هي الأكبر من نوعها في الساحل الشامي.

ورغم متوسط حجم الحقل المُكتشف، لكنه كان يُعتبر في ذلك الوقت أحد الدوافع الممكنة

لتعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز التعاون الإقليمي، غير أن عمل «بريتش» توقّف بسبب الخلافات السياسية «الفلسطينية - الفلسطينية» والتدخلات الصهيونية.

في العام 2007 انفردت حركة «حماس» بالحكم في قطاع غزة على خلفية انقلاب سلطة «محمود عباس» على نتائج الانتخابات البرلمانية، فتسبب ذلك في تضاءل فرص تطوير الحقل نتيجة خلافات حركة «حماس» مع سلطة «عباس» ورفض الاحتلال التعامل مع الحركة، وتماهي سلطة «عباس» مع أجندة وأطماع الاحتلال.

في العامين «2009 - 2010» تم اكتشاف حقول الغاز الرئيسية في المياه الإقليمية الفلسطينية الواقعة تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني، فعمل الاحتلال على منع أي محاولة للاستمرار في تطوير واكتشاف الغاز في حقل «غزة مارين»، وفي أواخر العام 2013 وقعت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية «امتياز استكشاف» مع شركة «غازبروم» الروسية للغاز الطبيعي، واعتباراً من أوائل عام 2015، كان الغاز الطبيعي في غزة لا يزال مغموراً بالمياه.

وفي ذات العام 2015، استأنفت الحكومة الفلسطينية المفاوضات بشأن الاتفاقية مع «بريتش غاز»، وألغت الحقوق الحصرية التي منحتها للشركة، ورفعت حصة صندوق الاستثمار الفلسطيني من 10 % بموجب الاتفاقية القديمة إلى 17.5 %.

استحوذت شركة «رويال داتش شل» على حصة مجموعة «بريتش غاز» في 8 أبريل 2016، وتنازلت لها عن حصتها في حقل «غزة مارين 1» والتي تُقدر بـ 60 %.

وفي العام 2017، كانت تراخيص حقل «غزة مارين» موزعة بواقع:

1 - صندوق الاستثمار الفلسطيني 17.5 %.

2 - اتحاد المقاولين 27.5 - 30 %.

3 - شركة شل 55 - 60 %.

في العام 2018، قررت شركة «شل»، التنازل عن حصتها، وتحويلها إلى شركات فلسطينية مملوكة لسلطة «عباس».

في فبراير 2021، وقّع صندوق الاستثمار الفلسطيني واتحاد المقاولين مع شركة «إيجاس»

EGAS المصرية اتفاقية لتطوير حقل غاز غزة والبنية التحتية اللازمة، من أجل توفير احتياجات الفلسطينيين من الغاز الطبيعي، نصّ الاتفاق على اقتصار دور الاحتلال على منح تراخيص الموافقات للحفر فقط، والسماح بالعمل في الحقل دون أي تعطيل خلال فترة حفر الآبار والنقل، ونقل الغاز الخام المُستخرج إلى محطة العريش المصرية لمعالجته، ومنح سلطة «عباس» نسبة محددة من الأرباح، لكن التعاطي الواقعي للاحتلال ذهب في الاتجاه المعاكس لتلك النصوص.

وكان مُقرراً تدشين صندوق الاستثمار الفلسطيني وهو مؤسسة شبه حكومية، وفرع «اتحاد المقاولين» في فلسطين المحتلة بالشراكة مع الشركة المصرية القابضة للغاز الطبيعي «إيجاس»، البنية التحتية اللازمة في حقل «غزة مارين 2» تمهيداً لاستخراج الغاز، غير أن العقبات والمعوقات الصهيونية المتوالية حالت دون ذلك.

وتوزعت حصص الأرباح على النحو التالي:

1 - صندوق الاستثمار الفلسطيني 20 %.

2 - الشركة المصرية للغاز 40 %.

3 - شركة اتحاد المقاولين الفلسطينية 40 %.

تسبب الإصرار الصهيوني للسيطرة على كل الوقود والعائدات المخصصة لقطاع غزة والضفة الغربية في تعثر المفاوضات مع سلطة «محمود عباس».

إصرار الاحتلال الصهيوني خلال الفترة «2007 - 2023» على حرمان قطاع غزة من الاستفادة من عائدات الحقول الغازية المكتشفة بذريعة التخوف من ذهاب تلك العائدات إلى المقاومة الإسلامية الفلسطينية بقيادة «حماس»، أثار المخاوف من خلق توتر أمني بين المقاومة والاحتلال، وعرقلة الأخير عملية الاستخراج، رغم ادعاء حكومة السفاح «النتن ياهو» في العامين الأخيرة العمل على تنجيز تهدئة طويلة الأمد مع فصائل المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، لكن ممارساتها الميدانية كانت تصب في اتجاه التصعيد تمهيداً للانقضاض على القطاع وانتزاع ثرواته الطبيعية وأرضه وسواحله ومياهه البحرية، وتنظيفه من سكانه وأبنيته، وبدت الصورة الاستعمارية الإنكشارية أكثر وضوحاً بعد «طوفان الأقصى».

ويذكر تقرير نشرته القناة العبرية «13» استخدام حكومة الاحتلال حقل غزة الغازي

ورقة ضغط جديدة ضد حركة «حماس» من أجل انتزاع ما عجزت عن تحقيقه بالمفاوضات الإستسلامية السياسية والحروب النازية المتوالية.

ويعمل الكيان الصهيوني على إحباط أي محاولة لتطوير حقول غزة الغازية المكتشفة، من أجل جعل فلسطين المحتلة «أراضي 1969» تابعة له بالكامل في مجال الطاقة.

ويؤكد مستشار الأمن القومي الصهيوني «تساحي هنغبي» وجود محادثات ثلاثية بين كيانه والسلطة الفلسطينية ومصر حول حقل غاز غزة، لكن كيانه لن يَسمح لقطاع غزة بالاستفادة من عائدات الاستخراج، ولن يُسمح بأن «تكون هناك أية مشاريع تتعلق بتطوير البنية التحتية في غزة»، ولن يُسمح «بتمرير أية عائدات مالية للقطاع».

وللأسف وجدت الأطماع والقيود الصهيونية من يؤازرها ويناصرها في سلطة «محمود عباس» المتماهية مع الأجندة الصهيونية، من ذلك ادعاء عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية «أحمد مجدلاني»، بأن «حركة حماس ليست لها أية صفة شرعية للمطالبة بعائدات الغاز الطبيعي الموجود في سواحل قطاع غزة»، وأن «الموارد الطبيعية ملك الدولة - قاصداً سلطة عباس المنزوعة القرار والسيادة والحرية - ولا تدخل في المحاصصة الحزبية بين الأحزاب السياسية التي تُعدّ حماس جُزءاً منها»، وأن سلطته «وقّعت اتفاق إطار من أجل تطوير حقل غاز غزة، ولم تُناقش أي دور لإسرائيل أو لحماس في ذلك».

وهذا يؤكد عدم أخذ سلطة «عباس» مصلحة سكان غزة والقوى السياسية في القطاع بالاعتبار، وأن اتفاقها مع الشركة البريطانية المُنقبة كان بالضد من المصلحة الوطنية الفلسطينية.

حركة «حماس» وكل الأحرار في فلسطين المحتلة يعرفون أكثر من غيرهم أن الاحتلال لن يسمح للفلسطينيين بنسختيهم المسبّحين والمقاومين الاستفادة من ثرواتهم الوطنية، لأن استفادتهم من عائدات ثرواتهم الطبيعية معناه تحقيق الاكتفاء الذاتي واستقلال القرار السياسي، وتحقق هذه الأمور يُشكل تهديداً وجودياً للكيان اللقيط، لذا أتى موقف حركة «حماس» على لسان المتحدث باسمها «حازم قاسم» في غاية الوضوح:

«لن نسمح لإسرائيل بجعل قضية غاز غزة أداة لتمرير صفقات أمنية أو سياسية، كما أن الجهة الوحيدة المخولة بالتصرف في هذه الثروات هي حكومة وطنية، والغاز ملك لكل الفقراء والشباب والأجيال المقبلة من شعبنا الفلسطيني وبخاصة في قطاع غزة».

موقف القانون الدولي:

تُعطي القوانين والاتفاقيات الدولية الفلسطينيين الحق في استغلال مواردهم الطبيعية والباطنية، حيث صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة عدة مرات لصالح مشروع قرار بعنوان «السيادة على الموارد الطبيعية»، نصّ على السيادة الدائمة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية، وحقه في المطالبة بالتعويض نتيجة لأي خسارة، أو استغلال أو استنزاف لموارده الطبيعية.

استغلال الموارد الطبيعية الفلسطينية، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي، من قبل السلطة القائمة بالاحتلال يفرض على الشعب الفلسطيني تكاليف باهظة تستمر في التصاعد مع استمرار الاحتلال، وهذا يتعارض مع القانون الدولي وينتهك العدالة الطبيعية والقانون الأخلاقي.

واقعياً، لا يمكن للفلسطينيين البدء في التنقيب واستخراج ثرواتهم الطبيعية البحرية والبرية والمشتركة منها مع الاحتلال أو الدول المجاورة، والتمكّن من استغلالها والاستفادة منها، ما لم يكن هناك اعتراف مُسبق من الاحتلال الصهيوني بالسيادة الفلسطينية الكاملة على هذه الثروات، والتوصل إلى أرضية مشتركة للتفاهم على التعاون المستقبلي بين الأطراف المختلفة على أساس الحقوق الوطنية بأنواعها كافة وليس على أساس الاحتياج.

المعوقات الصهيونية:

صحيح أن حقل غزة البحري يخضع قانونياً لولاية السلطة الفلسطينية نتيجة لاتفاقيات «أوسلو»، لكن سلطات الاحتلال لا زالت تُصرّ على منع الفلسطينيين من الوصول الفعلي إلى المنطقة البحرية ومواردها، كما أن الهجوم الصهيوني النازي على قطاع غزة على خلفية عملية طوفان الأقصى المباركة 7 أكتوبر 2023 قد يُحوّل آمال الفلسطينيين للاستفادة من مواردهم الطبيعية إلى سراب، وهذا الهجوم هو نتيجة طبيعية لتراكمات ومخططات قديمة مُتجدّدة، كانت الثروات الطبيعية على قائمة بنك الأهداف، مداليل ذلك نجدها في قائمة طويلة من العراقيل الصهيونية للحيلولة دون استخراج الفلسطينيين الغاز الطبيعي قُبالة سواحل غزة خلال العقدين الأخيرة.

والدليل الثاني زيارة المنسق الرئاسي الأميركي الخاص لأمن الطاقة «عاموس هوكشتاين» في 20 نوفمبر 2023، كيان الاحتلال الصهيوني، لمناقشة خطط التنشيط الاقتصادي لغزة بعد الحرب، بما في ذلك تطوير حقل الغاز قُبالة ساحلها كما ذكرت صحيفة «هآرتس» العبرية رغم أن حربهم العدوانية على القطاع لا زالت مآلاتها دون أُفقٍ واضح، ومع ذلك فهي لم تكن سوى مُقدمة لوضع الاحتلال اليد على غاز القطاع.

ويتفق مع رأينا مدير عام مؤسسة «فيميد» للإعلام الفلسطينية «إبراهيم المدهون»:

«الاحتلال وجد الفرصة مُتاحة لاستخراج الغاز الفلسطيني وتصديره، بالتوافق مع واشنطن التي ترغب بدور إسرائيلي في السيطرة على الطاقة في المنطقة، ..، الاحتلال يُريد السيطرة على الغاز وسرقة الحصة الأكبر منه في ظل الصراع العالمي على الطاقة»، في إشارة إلى تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية المتواصلة منذ 24 فبراير 2022، وحرمان «الفلسطينيين من مواردهم وإبقاء حالة الحصار على القطاع».

في التفاصيل وجه رئيس وزراء الاحتلال الصهيوني السابق السفاح «إيهود باراك» عام 1999 بنشر قوات البحرية الصهيونية في المياه الساحلية لغزة من أجل عرقلة تنفيذ شروط العقد المتواضع بين السلطة الفلسطينية و»بريتش غاز» لتطوير موارد الغاز في غزة، وطالب بنقل غاز غزة إلى منشآت كيانه، بسعر أقل من مستوى السعر السائد في السوق، وسيطرة الكيان على جميع الإيرادات المتواضعة نسبياً، المخصصة للفلسطينيين تحت مُبرر منع استخدام هذه الأموال في تمويل قوى المقاومة الفلسطينية.

في العام 2000 قدّم تحالف «يام تيثيس» العبري المكون من شركتي «نوبل إنرجي» و»ديليك قروب»، التماساً إلى محكمة العدل العليا الصهيونية، طالب فيه بمنع شركة «بريتش غاز» من التنقيب قُبالة سواحل غزة، بحُجة أن السلطة الفلسطينية ليست حكومة ذات سيادة، وليس لها حق التعاقد مع الشركة البريطانية، إلا أن المحكمة رفضت الالتماس.

وتسبّب اشتعال انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000 في تعطيل عمل «بريتش»، لتستأنف حواراتها بعد فك الاحتلال الارتباط مع قطاع غزة عام 2005 من جانبٍ واحد.

تدخل رئيس الوزراء البريطاني السابق «توني بلير»، في مايو 2001 للتوسط بين حكومة الاحتلال بقيادة السفاح النافق «أرئيل شارون» والسلطة الفلسطينية، ونجح في إقناع «شارون»

للتفاوض مع «بريتش غاز»، وفي العام 2003 رفض «شارون» مواصلة التفاوض مُدعياً أن أموال بيع الغاز التي سيدفعها كيانه يُمكن أن تذهب لأنشطة «إرهابية»، رغم أن الأموال يُفترض أن تُوضع في حساب خاص تحت مراقبة دولية لاستخدامها في الحاجات الأساسية للشعب الفلسطيني.

اقترح العرّاب البريطاني «بلير» تسليم غاز غزة للكيان الصهيوني في العام 2007، وليس مصر، بأسعار تقل عن أسعار السوق، مع نفس التخفيض بنسبة 10 % من العائدات التي تصل في النهاية إلى السلطة الفلسطينية، ومع ذلك تم الإقرار بتسليم هذه الأموال أولاً إلى بنك الاحتياطي الفيدرالي الأميركي في نيويورك لتوزيعها في المستقبل، من أجل ضمان عدم استخدامها لشن هجمات على كيان الاحتلال الصهيوني.

وفي العام 2006 اعتبر الصهاينة فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية كسراً لمقترح «بلير»، رغم موافقة حماس على السماح لمجلس الاحتياطي الفيدرالي بالإشراف على جميع النفقات، إلا أن حكومة الاحتلال بقيادة السفاح «إيهود أولمرت»، أصرّت على عدم «دفع إتاوات للفلسطينيين»، وبدلاً من ذلك، اقترح الصهاينة تقديم ما يُعادل هذه الأموال «سلع وخدمات»، يعني منح الفلسطينيين «اللا شيئ».

رفضت حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بقيادة حماس العرض، وبعد فترة وجيزة، فرض «أولمرت» حصاراً خانقاً على غزة، وصفه وزير حرب الاحتلال بأنه شكل من أشكال «الحرب الاقتصادية» التي من شأنها أن تُوّلد أزمة سياسية، مما يُؤدي إلى انتفاضة شعبية ضد حماس، لكن تلك الانتفاضة لم تحدث، بل زاد التفاف الغزاويين حول مقاومتهم البطلة وحركة حماس.

وقرر «إيهود أولمرت»، في أبريل 2007 استئناف المفاوضات مع «بريتش»، بحيث يقوم كيانه بشراء 50 مليار متر مكعب من الغاز مقابل 4 مليارات دولار سنوياً اعتباراً من العام 2009، وبحسب ذلك قُدّرت الإيرادات بنحو 2 مليار دولار، منها مليار دولار يذهب للخزينة الفلسطينية، وضخ الغاز عبر خط أنابيب من سواحل غزة إلى عسقلان تحت البحر، وبعد أن يأخذ الاحتلال نصيبه يُعيد إرسال المتبقي إلى غزة بالإضافة لثمن الغاز.

لكن المفاوضات انهارت بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة في يونيو 2007.

في ظل هذه الظروف والعراقيل قررت «بريتش غاز» الانسحاب من المفاوضات، فسيطر

الاحتلال بعدها للأسف بالتعاون والتنسيق مع مصر على التجارة داخل وخارج غزة، وقيّد حتى واردات الغذاء، وألغى صناعة صيد الأسماك فيها ..إلخ.

وفي 18 يونيو 2023، أعلن رئيس وزراء الاحتلال السفاح «النتن ياهو» نيته العمل مع مصر والسلطة الفلسطينية لتسهيل استخراج الغاز من شواطئ غزة، لكن حكومته رفضت استخراج الفلسطينيين الغاز من حقل «غزة مارين»، واستفادتهم من عائدات بيعه في تناقض فج وغير مستغرب من عدو لا عهد له ولا ذمة، واعتبرت حركة «حماس» ليست طرفاً شريكاً في حوارات «غاز مارين»، وليس لها الحق في الحصول على نسبة من عائدات بيع الغاز الطبيعي، ووضع الاحتلال شروطاً تعجيزية لاستفادة الجهات الإدارية وسكان القطاع من هذه الأرباح، منها:

1 - تقديم ضمانات أمنية بعدم تنفيذ الفصائل الفلسطينية المسلحة في غزة أي هجوم ضد مصالح الاحتلال في البحر الأبيض.

2 - وجود غرفة تنسيق أمني مشتركة بينه وبين السلطة الفلسطينية.

3 - إشراف مصر على آليات العمل في الحقل، والحفاظ على حاجات الاحتلال الأمنية والدبلوماسية.

وتحدث «موشيه يعلون»، يومها أنه «بدون عملية عسكرية شاملة لاقتلاع سيطرة «حماس» على غزة، لا يمكن القيام بأي أعمال حفر دون موافقة «الحركة الإسلامية»، ولذا فالاحتلال يعمل الآن بكل قوته وجبروته على اقتلاع «حماس»، لكن خلف «حماس» مقاومة لا تهاب الموت.

ومن العراقيل والعقبات الصهيونية لعرقلة خطط الإنتاج في حقل «غزة مارين»:

1 - منع مدّ الأنابيب الخاصة بنقل الغاز.

2 - منع بناء البنية التحتية لإيصال الغاز للمحطة.

3 - اشتراط نقل الغاز عبر أنابيب الاحتلال في خطة للسيطرة على الحقل، مُصراً على نقل الغاز من الحقل إلى محطة تسييل الغاز في عسقلان، ليوزع من هناك إلى القطاع والضفة، أو أي مكان آخر يُريده الاحتلال.

4 - إعاقة تطوير أو محاولة استخراج الغاز من الحقل، وتحديد الاحتلال مساحة الإبحار للفلسطينيين بـ 6 أميال بحرية فقط، فيما يقع الحقل على مسافة 23 ميلاً تقريباً، وتأتي هذه الخطوة الصهيونية رغم أن المادة 82 من قانون البحار المعتمد دولياً عام 1982 تُعطي الحق للدول بالاستثمار في مياهها الإقليمية التي حُددت بـ 200 ميل بحري من الشاطئ.

ثانياً: قناة «بن غوريون»:

شهدت منطقة المشرق العربي في العشرية الأخيرة، تحولات جغرافية وسياسية واقتصادية مفصلية، من أهم معالمها بحسب الكاتب والمحامي اللبناني «لوسيان عون»:

1 - استخراج الاحتلال الصهيوني النفط والغاز من 12 بئراً في المياه الإقليمية لفلسطين المحتلة.

2 - تفاهمات التطبيع الثنائية بين الصهاينة وعددٍ من الدول العربية - منها الإمارات والبحرين والمغرب والسودان ناهيك عن الغزل المفضوح بين النظام السعودي والكيان الصهيوني، ومحاولة تسريع عجلة التطبيع في الأعوام الأخيرة من أجل تأمين الحماية لقناة بن غوريون.

3 - ترسيم الحدود البحرية بين الاحتلال الصهيوني ولبنان.

4 - مدّ الكيان الصهيوني أنابيب الغاز إلى أوربا بطول ١٨٠٠ كيلو متر.

5 - تألق وازدهار مرفأ حيفا في فلسطين المحتلة بعد تفجير مرفأ بيروت وتدميره، وجعله معبراً رئيسياً على طريق الحرير بين الهند وأوربا.

6 - تنازل مصر عن ملكية جزيرتي «صنافير وتيران» للسعودية، وهذا التنازل لم يكن مجرد صفقة تجارية لدعم اقتصاد مصر المتهالك بل مُقدمة تمهيدية لضمهما للكيان الصهيوني من أجل تنجيز مخطط أكبر وأهم وأوسع وأخطر يرى مُعدّوه أن الظروف أصبحت مواتية لتنفيذه هو «قناة بن غوريون».

هذه التحولات المفصلية تجعل من حرب الإبادة الصهيونية في «غزة»، مجرد «نقطة في بحر التحولات الكبرى التي تُرسم في المنطقة من الفرات إلى النيل، والتي تُجسّد صناعة إسرائيل كبرى، يعمل لأجلها اليهود ولو دفعوا من أجلها آلاف القتلى والجرحى»، ما دام ذلك سيُوصلهم إلى غايتهم التي يعملون عليها منذ سبعة عقود ونيف، ومن أهم أدواتها شق قناة «بن غوريون»، لتكون بديلاً منافساً لقناة «السويس» المصرية، وفي حال رأت هذه القناة النور فستكون أبواب المنطقة كلها مُشرعة أمام الاحتلال الصهيوني بلا ضوابط ولا كوابح ولا محظورات ولا خطوط حمراء، وبالتالي توجيه ضربة قاصمة للأمن القومي العربي.

الصحفية البريطانية «إيفون ريدلي» كانت في غاية الوضوح والصراحة، في حديثها عن أسباب حرب الإبادة الجماعية والتدمير الصهيوني المنهج الذي يتعرّض له قطاع غزة حالياً، مُعيدة ذلك إلى «محاولة إحياء مشروع قناة بن غوريون»، وأوضحت بأن «تسوية غزة بالأرض ستُمّكن مُخططي القناة الصهيونية من تقليل التكاليف والمسافة».

لكن ما يمنع إحياء هذا المشروع حتى الآن، هو «وجود الفلسطينيين في غزة الذين يقفون في نظر نتنياهو في وجه مشروعٍ قد يشفع له في تل أبيب عن التقصير الاستخباراتي والعسكري في 7 أكتوبر 2023».

وهو ما يُؤكده أيضاً «لوسيان»: «في ظل مقاومة حركتي حماس والجهاد الشرسة، لا يمكن أن تتعايش قناة اقتصادية مزدهرة تمرّ عبرها ناقلات عملاقة بسلام وأمان إلا بعد إجراء تعديل على الجغرافيا وإحداث ترانسفير يُنقل خلاله الغزاويون إلى سيناء أو مصر، وها نحن نشهد البداية».

للأسف هذا الوضوح الغربي لا يجد آذان صاغية وعقول مفكرة لدى صهاينة العرب، بل لا يخجل البعض من إبداء الاستعداد لدعم ذلك المشروع الاستعماري مادياً وسياسياً، خصوصاً وأنه بحاجة لكُتل مالية كبيرة لن تستطيع واشنطن توفيرها بمفردها، كما سارع بعض الأعراب لمشاركة الصهاينة في التمهيد لمشروع القناة، سواء في تدمير غزة، أو في محاولة إقناع النظام المصري للقبول بسكان غزة الهاربين من محرقة «النمرود» الصهيوني في سيناء مقابل إغراءات مالية كبيرة، أو في تقديم خيارات بديلة لتوطين أبناء غزة في مناطق مختلفة من المشرق العربي والعالم، من أجل رفع الإحراج عن النظام المصري أمام شعبه وسكان سيناء بصورة خاصة، وبعض الأعراب أبرم اتفاقات تُمهّد لشق تلك القناة تحت مبرر معالجة الانخفاض السنوي في منسوب مياه البحر الميت، وبعضهم وقّع مع الصهاينة اتفاقات إنعاشية أولية لتوصيل أنابيب نفط من خليج العرب إلى حيفا المحتلة على البحر الأحمر .. إلخ.

البُعد التاريخي:

استخدام مصر في بعض الفترات قناة «السويس» كورقة ضغط لحماية أمنها الوطني والأمن القومي العربي، وإغلاقها أكثر من مرة في وجه الصهاينة وقوى الاستعمار الغربي، دفع الصهاينة للبحث عن بدائل تسمح بسحب هذه الورق من أيدي النظام المصري، من هنا

أتت أهمية التبرير اليمني على لسان عضو المجلس السياسي الأعلى «محمد على الحوثي» عندما قال بأن العمليات المساندة لـ «طوفان الأقصى» التي تقوم بها القوات اليمنية في البحر الأحمر وباب المندب «تُنهي مشروع قناة بن غوريون»، وبالتالي حماية الأمن القومي العربي في البحر الأحمر وقناة السويس، وحماية الاقتصاد المصري مما ينتظره من نكسات وكوارث في حال رأت القناة الصهيونية النور، وهذه الخطوة العروبية المسؤولة من القوات اليمنية للأسف لم يفقه النظام المصري بعد رسالتها التضامنية، وربما تعمّد تجاهلها كي لا يُغضب الصهاينة والأميركان.

في العام 1949، منعت مصر، السفن الصهيونية من المرور عبر قناة «السويس»، رداً على نكبة 1948، فطرح «بن غوريون» مشروع القناة، وفي العام 1963 قدّم رئيس مختبر «لورانس ليفرمور» الأميركي أول دراسة عن القناة.

كما تم منع الاحتلال الصهيوني من الإبحار في «السويس» ومضيق «تيران»، وغلق «السويس» في العامين «1956 - 1957» على خلفية تأميم «جمال عبدالناصر» القناة، وكذا خلال الفترة «5 يونيو 1967 - 4 يونيو 1975»، وآخر تعطيل للسويس في 21 مارس 2021، حيث عَلِقَت ناقلة الحاويات الأميركية الضخمة «إيفر غيفن» فيها بسبب انحرافها عن مسارها جراء عاصفة رملية، الأمر الذي أعاد الحديث عن قناة «بن غوريون» للواجهة وإبداء الدعم الغربي لها من أجل إيجاد قناة تسمح للسفن الكبيرة بالعبور، وإعراب «البنتاغون» الأميركي عن قلقه من إمكانية تعطّل وصعوبة وصول السفن العسكرية الاميركية إلى الاحتلال الصهيوني والقواعد الأميركية المنتشرة في المشرق العربي.

وكما عرفنا سابقاً فقد شهد النقاش «الأميركي - الصهيوني» في العام 1963 حول القناة الموعودة، اقتراح الجانب الأميركي استخدام التفجيرات النووية في المناطق الجبلية الوعرة من أجل تسريع عملية الشق وتخفيض الكلفة.

انشغل بعدها الاحتلال بصراعاته مع الفلسطينيين ودول الطوق العربي، وفي العام 2015، تم إعادة طرح المشروع في أروقة مراكز صُنع القرار الصهيوني.

وأعلن الكيان الصهيوني الغاصب في 31 مارس 2021 بدء العمل بشق القناة، وقبل هذا التاريخ بسنتين تحدثت الكثير من التقارير الصهيونية عن نية الكيان شق القناة المزعومة.

التسمية والمخططات:

أُطلق الاحتلال الصهيوني اسم «بن غوريون» على مشروع القناة تيمُّناً بالأب المؤسس لكيانه الغاصب ورئيس وزراء أول حكومة له بعد صدور قرار التقسيم الأممي المشؤم وقائد الاستيطان وحرب عام 1948، السفاح النافق «دافيد بن غوريون».

وتحدث الإعلام العبري في العام 2013 عن قيام مهندسين عبريين بوضع مخطط لإنشاء القناة، وتوقعوا إنجازها خلال 3 - 5 سنوات، بمشاركة 150 - 300 ألف عامل «مهندسين وفنيين» من كوريا وعددٍ من الدول العربية وجنوب شرق آسيا، في عمليات الشق والحفر، ونية الكيان الإبقاء على 30 ألفاً منهم بعد إنجاز المهمة من أجل تشغيل القناة.

تتكون القناة من مسارين متوازيين تسمح بمرور السفن ذهاباً وإياباً في نفس الوقت من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط والعكس.

عمق القناة 50 متراً، بزيادة 10 أمتار على قناة السويس، وعرضها 200 متر لكل قناة، وطولها 260 - 292.9 كيلو متر/ 182 ميل، بينما طول قناة السويس 193.3 كيلو متر.

لهذا أتى مخطط تدمير قطاع غزة وإعادة احتلاله وطرد سكانه من أجل اختصار مسافة القناة وتخفيف تكلفة حفرها، وهناك أطروحات صهيونية تُوصي بتمرير القناة بين وسط قطاع غزة وشماله، وليس بصورة التفافية حول القطاع كما كان مُقترحاً في العام 1963.

تمتدّ القناة وفقاً لوثيقة سرية تعود إلى العام 1963، رفعت عنها أميركا غطاء السرية في العام 1996، من ميناء أم الرشراش «إيلات» على خليج العقبة بالقرب من الحدود البحرية الأردنية وتمرّ بمحاذات حدود قطاع غزة الشمالية، وصولاً إلى وادي «عربة» بمسافة 100 كيلو متر بين جبال النقب والمرتفعات الأردنية، ومنه تنحرف غرباً قبل بلوغ البحر الميت وحوضه، والذي ينخفض 430.5 متر عن مستوى سطح البحر حيث تتجه القناة إلى وادٍ في سلسلة جبال النقب، ثم تنحرف شمالاً مرة أخرى متجهةً إلى «أسدود»/ أشدود على البحر الأبيض المتوسط متفاديةً قطاع غزة.

في يوليو 1963 اقترحت وزارة الطاقة الأميركية ومختبر «لورانس ليفرمور» دفن 520 قنبلة نووية وتفجيرها للمساعدة في عملية الحفر في تلال وادي النقب، ولاحظ المختبر يومها أن هناك 130 ميلاً من «الأراضي القاحلة الصحراوية غير المأهولة فعلياً، وبالتالي فهي قابلة لأساليب الحفر النووية».

ورغم ما لذلك من تداعيات كارثية على الأرض والبشر والمخزون المائي الجوفي والمياه السطحية الجارية والحياة النباتية والحيوانية والهواء والطقس، لن تقف عند حدود قطاع غزة بل سيكون الاحتلال أول المكتوين بنارها والمعانين من تبعاتها لعقودٍ قادمة، سمعنا العديد من قادة الاحتلال خلال العدوان الأخير على قطاع غزة يطالبون بقصفه بالقنابل النووية غير مكترثين لتبعات ذلك.

ونظراً لأن المخطط يُحدّد مسار ملتوي حول غزة رأى الاحتلال توجيه مسار القناة للمرور عبر قطاع غزة بدل الدوران حوله، وبذلك يتمكن من خفض تكلفة الشق وتقليص مسافة عبور السفن، لكن تحقيق ذلك يتطلب أولاً إعادة احتلال غزة بالكامل، واحتلالها يتطلّب القضاء أولاً على حركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية الأخرى، وتالياً إخلاء غزة من سُكانها، أو إبادتهم بالكامل، ولذا أتت الحرب النازية التدميرية الأخيرة على غزة لاختصار الطريق ولو على حساب أرواح آلاف الفلسطينيين!.

وتمُثّل التكلفة الباهظة التي لا تغطِّ الايرادات المتوقعة من القناة أحد أسباب تأخّر عملية الشق، فهل تنجح الحلول البديلة؟.

القصف الصهيوني الكثيف بعشرات آلاف الأطنان من المتفجرات على قطاع غزة اليوم، وتسوية الأبنية بالأرض، لم يكن من أجل إيجاد مناطق آمنة كما يدعي الاحتلال بل من أجل شق قناة «بن غوريون»، كل المؤشرات تؤكد ذلك.

تأمين القناة:

تتحدّث المخططات المسرّبة عن تقنيات أمنية صهيونية بالغة التعقيد لتأمين الملاحة البحرية في القناة المزعومة ومنع استخدامها من قِبَل القوى المناهضة للاحتلال الصهيوني في ضرب أمنه الداخلي، وستتضمّن تلك المنظومة الأمنية:

1 - وضع أجهزة تجسس ومراقبة في عمق وقلب القناة.

2 - إقامة أكبر حاجز يكشف الأسلحة ويُصوّر بطريقة الأشعة الليزرية كل السفن التي تقطع القناة ذهاباً أو اياباً، وهذا غير متوافر في قناة السويس.

التكلفة والتمويل:

تكلفة أعمال شق القناة بحسب التقديرات الأولية التي نشرتها صحيفة «جيروزاليم بوست» العبرية عام 2015 نحو 55 ملياراً من الدولارات الأميركية، ينوي الكيان الصهيوني الغاصب الاتفاق مع 3 مصارف أميركية لإقراضه هذه المبالغ بفائدة 1 %، يتم تسديدها على مدى 30 عاماً.

والملاحظ هنا أن الطريق المقترح لشق القناة يبلغ ثلاث أضعاف طول قناة السويس وسيمرّ من منطقة بئر السبع، وهذا سيكلف الكثير من الكُتل المالية، ومن غير المنطقي أن تُقدّم أميركا كل تلك الأموال للكيان الصهيوني على شكل قروض، تعي تماماً أنها غير قابلة للتسديد، ولكن قد يجد الكيان الغاصب ممولين عرب للأسف نتيجة لسلسلة اتفاقيات ومعاهدات التطبيع، والتي جعلت من العامل الاقتصادي عنواناً عريضاً لها تحت شعار ما بات يُعرف بـ «السلام الاقتصادي».

الأهمية الاقتصادية:

القناة في حال تمكّن العدو من شقها ستكون أكبر شريان يجمع البحر الأبيض المتوسط مع البحر الأحمر، وأهم ممر استراتيجي ومائي في المشرق العربي، وهذا سيمنح الاحتلال مزايا اقتصادية كبيرة تجعله متحكّماً بكل أوراق القوة على رُقعة الشطرنج في المشرق العربي.

كما أن الاحتلال بعد افتتاح القناة، سيكون المستفيد مادياً، والمتحكّم جُغرافياً، بحيث ستصبح مصلحة الأنظمة المُصدِّرة للغاز والنفط، أو المُستقبِلة للبضائع الأوربية والصهيونية، مرتبطة بالمحافظة على مصالح الاحتلال الصهيوني وقدرته ووجوده الدائم في البحر.

ومن أهم تلك المزايا الاقتصادية التي سيجنيها الاحتلال من وراء القناة وفقاً للمخططات المنشورة:

1 - توفير دخل سنوي خُرافي للخزينة الصهيونية يُقدّر بـ 4 - 10 مليارات من الدولارات الأميركية.

2 - بناء مُدن سياحية صغيرة وفنادق ومطاعم وملاهي ليلية على ضفاف القناة وإقامة موانئ ضخمة في شمال قطاع غزة.

3 - بناء مدن بطراز البيوت القديمة على مسافة ضخمة حول تلك القناة، تُحاكي مختلف الحضارات العالمية، ومعلومٌ أن المساحة من «أم الرشراش»/ إيلات باتجاه البحر الأبيض المتوسط شبه صحراء، وهذه مِيزة تُساعد على تشييد تلك المدن كما يعتقد الصهاينة.

4 - مدّ خط أنابيب لنقل النفط والغاز من «دبي» على الخليج العربي إلى «حيفا» المحتلة على البحر الأبيض المتوسط، ومروره عبر الأردن أو بطريق محاذي للأردن، ومن فلسطين المحتلة إلى أوربا، وسبق لنا نشر قراءة مطولة من عدة حلقات قبل ثلاثة أعوام على موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ بصنعاء عن مشروع خط أنابيب النفط «الإماراتي - الصهيوني» وتداعيات ذلك الخط على الأمن القومي العربي، وتواطؤ بعض الدول العربية للأسف مع هذا المخطط العبري، بما فيها الإمارات والسعودية المتوقّع مرور الخط من أجزائها الشمالية، ناهيك عن القابلية الأردنية ما دام هناك مزايا اقتصادية مُغرية، يعتقد النظام الأردني أن اقتصاده المُعاني من نُدرة الموارد الطبيعية أحقّ بها.

5 - استحواذ قناة السويس على 15 % من التجارة العالمية و10 % من واردات النفط العالمية، ويمرّ بها سنوياً نحو 18 ألف سفينة، وبالتالي فإنشاء القناة الصهيونية سيمنح الاحتلال فرصة ذهبية للسيطرة على خطوط الملاحة الأهم عالمياً لتُصبح موانئه حلقة الوصل بين آسيا وأوربا، وتُصبح مصالح الدول المُصدّرة للنفط والغاز مرتبطة بالحفاظ على مصالحه.

6 - زيادة قُدرات السفن والزوارق الحربية العبرية، ومنحها مرونة للحركة والتنقل بين البحرين الأحمر والأبيض.

7 - حصول المشروع الصهيوني على دعم غير مسبوق من أميركا وفرنسا وبريطانيا، بسبب الجدوى الاقتصادية والمالية المنافسة لقناة السويس المصرية.

المميزات:

تتفرّد قناة «بن غوريون» بالعديد من المزايا التي تمنحها الأفضلية على قناة السويس، من تلك المزايا:

1 - السماح بمرور سفينة طولها 300 متر وعرضها 110 أمتار، وهي أكبر قياس للسفن في العالم.

2 - طبيعة الأرض التي ستمرّ بها القناة صخرية وصلبة، وتتحمّل أي ضغط دون أي تأثير عكس قناة السويس، حيث طبيعة الأرض رملية وتحتاج إلى متابعة وصيانة مستمرة.

وتسببت رمال قناة «السويس» في مارس 2021 بحصول حادثة ناقلة الحاويات الضخمة «إيفر غيفن» وجنوحها في القناة، مما أدى إلى إغلاق القناة وعرقلة حركة الملاحة في أحد أكثر الممرات المائية ازدحاماً في العالم لمدة 7 أيام، وإلحاق ذلك خسائر قُدّرت بحوالي 400 - 900 مليون دولار في الساعة جرّاء تقليص حجم التجارة الدولية، وقُدّرت الخسائر التّجارية بنحو 54 مليار دولار، وتحمّل قطاع التأمين خسائر بنحو 31 مليار دولار، وتقلّص نموّ التجارة العالمية بنسبة 0.4 %، بحسب رئيس الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري الدكتور «إسماعيل عبدالغفار فرج»، وزادت الأسعار بنسبة تخطّت 10 % على كلّ حاوية.

3 - المسافة بين «أم الرشراش»/ إيلات على خليج العقبة والبحر الأبيض المتوسط ليست طويلة، وهي بالضبط ذاتها في قناة السويس.

4 - تقليص المسافة التي تمرّ بها السفن عبر قناة السويس إلى البحر المتوسط.

5 - قناة «بن غوريون» ستكون أوسع وأعمق من قناة السويس وستسمح بمرور السفن الكبرى في الاتجاهين، بدل التناوب على اتجاه واحد مثل السويس حالياً، وحتى إذا وقع حادث مثل حادث سفينة «إيفر غفين» لن تتوقف الملاحة، وبدأت الدراسات تتناسل القول بأن العالَم يحتاج إلى القناة الصهيونية، لأن قناة السويس لن تتحمّل مرور السفن العملاقة المبرمجة للتصنيع، ثم إن من شأن قناة جديدة أن ترفع النمو الاقتصادي العالمي بنحو 1 % سنوياً.

ويخطط الاحتلال لحفر قناتين مستقلتين، واحدة تبدأ من خليج العقبة على البحر الأحمر إلى البحر الأبيض المتوسط، والثانية تبدأ من البحر الأبيض المتوسط إلى خليج العقبة على البحر الأحمر، بهدف منع تأخر مرور السفن، وجذبها إلى قناته وصرفها عن قناة السويس، حيث تعمل الأخيرة بنظام «التناوب» القائم على مرور السفن من اتجاه إلى آخر، وفي اليوم الثاني في الاتجاه المعاكس، ويتسبّب هذا النظام باستغراق مرور السفن في قناة السويس «14 - 25» يوماً، مما يؤدي إلى تأخرها وزيادة النفقات التشغيلية لعملية المرور.

الخسائر المصرية:

مشروع القناة الصهيونية يُشكل ضربة قاصمة للاقتصاد المصري، ورغم إدراك النظام المصري للتداعيات الكارثية التي تنتظر بلاده إذا رأت تلك القناة النور على كافة الأصعدة، نجده أكثر تماهياً وانبطاحاً للكيان الصهيوني، وهذا أمر متوقّع، فمن باع النظام السعودي أهم جزيرتين في خليج العقبة كانتا بمثابة الشوكة في خاصرة العدو الصهيوني هما «تيران» و»صنافير»، لا تتوقع منه أي ردة فعل لحماية أمنه القومي من تبعات القناة الصهيونية المتوحّرة في رحم المخططات الاستعمارية القديمة المتجددة، وما نراه من موقف رسمي مصري انبطاحي من العدوان الصهيوني الأخير على غزة، يُوحي بإمكانية تقبُّل نظام السيسي تلك القناة، ولن يُعدم اختلاق المبررات كما هي عادته منذ توليه السلطة في بلاده.

منطقياً الاحتلال سيتخلى عن مصر، حتى لو ألغت مصر اتفاق «كامب ديفيد» المشؤوم، لأن الصهاينة واثقين بأن مصر إذا قررت إلغاء «كامب ديفيد»، فلن تستطيع استعادة سيناء، لأن القوة العسكرية الصهيونية قادرة على ضرب الجيش المصري في حال تجاوزه قناة السويس، بالتالي لن يكترث الاحتلال لاعتراض مصر وتهديدها بقطع العلاقات - وهذا افتراض لن يحدث طبعاً، لأن قوة طيرانه وسلاحه قادر على ردع الجيش المصري، ما نجد مداليله في الاستهدافات الصهيونية المتكررة على ثكنات الجيش المصري في المناطق الحدودية مع غزة خلال الفترة «أكتوبر - ديسمبر 2023»، ومقتل العشرات من الجنود والضباط المصريين، دون أن يُحرّك النظام المصري ساكناً، ولم يكتفِ بالصمت فقط بل وفرض تعتيماً إعلامياً كبيراً على تلك الاستهدافات.

ومعلومٌ أن قناة «السويس» تستحوذ على نحو 20 % من السفن المارّة في البحار، حيث تمر بها 92 سفينة يومياً، وترفد الخزينة المصرية بـ 9.4 مليارات دولار سنوياً بحسب تقديرات العام 2022، ما يجعلها الممرّ الملاحي الأكثر أهمية في حركة التجارة العالمية، لكن في حال رأت القناة العبرية النور ستفقد مصر نصف وارداتها من قناتها.

ورغم إدراك النظام المصري مدى ارتباط «تهجير الفلسطينيين» بمشروع قناة «بن غوريون»، ومدى خطورة مخططات الهدم «الجيوسياسية» العميقة التي تتعرض لها بلاده كسد النهضة والقناة العبرية، لكنه لا يُحرّك ساكناً تجاه العدوان الصهيوني الأخير على قطاع غزة.

المكاسب الأردنية:

في بند الإغراءات يعمل الاحتلال على إقناع الأردن بجرّ مياه هذه القناة إلى البحر الميت، التي تتناقص مياهه سنوياً، وفي حال الموافقة سيتم مدّ أنابيب ضخمة تصبّ من قناة «بن غوريون» إلى البحر الميّت، وتقديم تسهيلات لإقامة فنادق ومنتجعات أردنية على البحر الميّت، وغيرها من المشاريع السياحية المشتركة في منطقة البحر الميّت، وإرسال السيّاح الصهاينة إلى منطقة «بترا» الأردنية.

الخبير المائي «سفيان التل»، في مقابلة مع موقع «عربي 21» بتاريخ 14 نوفمبر 2022، أشار إلى عدة مؤشرات تُوحي بتساهل الأردن مع مشروع القناة العبرية، واعتبرها مقدمات تمهيدية للمشروع، منها:

1 - بيع الأردن مساحات واسعة من ميناء العقبة لشركة «المعبر» الإماراتية بما يُمثّل أكثر من 3.5 كيلو مترات على طول الساحل وبعمقٍ كافٍ لحفر القناة، كما باع الميناء القديم.

2 - تدمير صوامع الحبوب في السواحل الشمالية لخليج العقبة، ما يشير إلى أن ثمة حركة غير طبيعية على خليج العقبة، وهذه التغييرات تعني وجود اتفاق «صهيوني - أردني» كامل حول القناة، ولا نتوقع ممن ربط مصير شعبه بغاز وماء الكيان الصهيوني أن يُعارض قناة بحرية يظنّ أنها ستُدرّ عليه مشاريع سياحية، اقتصاده بحاجة لعائدتها ولو على حساب الأمن القومي العربي ولو على حساب كرامة وسيادة شعبه وأمته.

المراجـــــع:

1 - حسين مجدوبي، مصر بين تهجير غزة وقناة بن غوريون، صحيفة القدس العربي، 14 نوفمبر 2023.

2 - خالد أبو شقرا، قناة بن غوريون أو الممرّ الهندي الأوربي .. غزّة تدفع الثمن، الصفا نيوز، 7 نوفمبر 2023.

3 - رنى سعرتي، احتلال غزة في سبيل شق قناة بن غوريون، نداء الوطن، 6 أكتوبر 2023.

4 - محمد إبراهيم مقداد ومحمد عبدالهادي نصار، غاز غزة بين الواقع والمأمول، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 5 ديسمبر 2022.

5 - شاهر الأحمد، لماذا تغرق غزة في الظلام بينما تزخر سواحلها بالغاز؟، قناة الجزيرة القطرية، 31 أكتوبر 2023.

6 - عز الدين أبو عيشة، ماذا اشترطت إسرائيل لتسمح لغزة بالاستفادة من الغاز؟، اندبندنت البريطانية باللغة العربية، 20 يونيو 2023.

7 - قاسم شعيب، تيران وصنافير وقناة بن غوريون، وكالة وطن للأنباء، 27 مارس 2021.

8 - كاظم فنجان الحمامي، قناة إسرائيلية منافسة للسويس، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 13يونيو 2013.

9 - لوسيان عون، لمعرفة مصير غزة... ابحثوا عن مخطط قناة بن غوريون والتنقيب عن الغاز والنفط!»، المرصد أون لاين اللبناني، 13 أكتوبر 2023.

10 - محمد الشحري، نزيف الإنسانية لأجل قناة بن غوريون، صحيفة عمان، 13 نوفمبر 2023.

11 - محمود جمال العبادلى، قناة بن غوريون مشروع إسرائيلي جديد للقضاء على قيمة قناة السويس، مركز الدراسات الاجتماعية، 28 مارس 2013.

12 - نسرين علي السلامه، قناة بن غوريون بين رفض الجغرافية وإلحاح المصالح الاستعمارية، الرابطة الدولية للخبراء والمحللين السياسيين.

13 - نور أبو عيشة، كيف ستتعاطى حماس مع تطوير حقل الغاز في غزة؟، وكالة الأناضول، 13 يونيو 2023.

14 - وائل البتيري، هل تشكل قناة بن غوريون الإسرائيلية خطرا على الأردن؟، موقع عربي 21، 14 نوفمبر 2022.

15 - وداد أبو شقرا، قناة السويس تحت التهديد .. وما حقيقة قناة بن غوريون؟، سي سي إن، 7 نوفمبر 2023.

16 - الموسوعة الدولية الحرة ويكيبيديا، الغاز الطبيعي في قطاع غزة.

وكذا: مشروع قناة بن غوريون.

17 - اليوم 24 المصري، ما علاقة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بمحاولة إحياء مشروع قناة بن غوريون؟، 6 نوفمبر 2023.

18 - أخبار العدالة العالمية، قناة بن غوريون غزة هل هي حقيقة أم مجرد إشاعة؟، 16 أكتوبر 2023.

19 - إذاعة مونت كارلو الدولية، ثروات غزة من الغاز الطبيعي تُقدر بمليارات الدولارات ولكن إسرائيل ترفض السماح للقطاع باستغلالها، 30 أكتوبر 2023.

20 - صحيفة القدس العربي، مشروع قناة بن غوريون تربط البحرين الأحمر والمتوسط، 23 مارس 2013.

21 - قناة روسيا اليوم، قناة بن غوريون الإسرائيلية.. تفاصيل عن المشروع وحديث عن المخاوف، 7 نوفمبر 2022.

وكذا: ثروة غزة .. هل تسعى إسرائيل للسيطرة عليها بدعم غربي؟، 13 نوفمبر 2023.

22 - يورونيوز، ما علاقة الحرب الإسرائيلية بالغاز قرب شواطئ قطاع غزة؟، 26 نوفمبر 2023.

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
www.saba.ye/ar